الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يرتفع إلى 73,6 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 9 سنتات ليبلغ 73,62 دولارا بزيادة 1,2٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط نهاية تعاملات أمس مع ارتفاع الدولار بفعل بيانات أفضل من المتوقع للوظائف في الولايات المتحدة وهو ما وضع ضغوطا على السلع الأولية المسعرة بالعملة الأميركية ومنها النفط. وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 77 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 76,79 دولارا، كما انخفض سعر برميل نفط خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 1,23 دولار ليصل الى مستوى 65,81 دولارا.

«الأنباء» تنشر خطة «المالية» لضبط وترشيد النفقات عبر برنامج «استدامة»

10 إجراءات جديدة لوقف الهدر بالإنفاق الحكومي

محمود فاروق

كشفت وثيقة حكومية، حصلت «الأنباء» على نسخة منها، عن خطط وتوجهات وزارة المالية لمواجهة الهدر في الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية، وذلك من خلال المحور الخاص باستدامة الأموال العامة والذي يشمل بدوره مجموعة من المبادرات تتمثل في الآتي:

1. تحديد المصروفات الجارية في كل الوزارات والجهات الحكومية مع تقييد زيادة المصروفات في الربع الأخير من السنة المالية على سبيل المثال (الضيافة والحفلات والمهمات الرسمية والصحف والنشرات والتدريب الخارجي).
2. وضع آلية لإصلاح نظم اعتمادات المشروعات العامة من خلال التخطيط الهندسي والمالي.
3. المراجعة التفصيلية للتأكد من جودة دراسة الجدوى الفنية والمالية للمشاريع.
4. استراتيجية جديدة لترشيد الدعوم وضمان وصولها الى مستحقيها، وذلك من خلال لجنة دراسة مختلف أنواع الدعوم التي تقدمها الدولة وبناء عليها تم إصدار القرارات الآتية:
   - تم إعداد دراسة لترشيد استهلاك وقود السيارات بدءا من السنة المالية 2016/2017 وصدر قرار مجلس الوزراء في اجتماعه رقم (32/2016) المنعقد بتاريخ 1/8/2016 بتحديد أسعار البنزين كما تم عرض نتائج الدراسة على مجلس الأمة.
   - تم تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء بناء على القانون رقم 20 لسنة 2016، وقرار وزير الكهرباء والماء رقم 28 لسنة 2017.
5. إعادة تسعير أراضي وعقارات الدولة، وذلك بتطبيق رسوم وأسعار جديدة عند مراجعة العقود ومراقبة الأسعار حتى تتماشى مع السوق.
6. دراسة إعادة تسعير الخدمات العامة لترشيد استخدام المرافق العامة والسيطرة على تكاليف إنتاج الخدمات وبالتالي تخفيض الضغط على مصروفات الدولة.
7. استحداث ميزانية متوسطة الأجل ووضع أسقف للإنفاق بمشروع الميزانية العامة للدولة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 332 الصادر في اجتماعه رقم 9/2017 المنعقد بتاريخ 1/3/2017 المتضمن تكليف وزارة المالية باتخاذ ما يلزم لضمان نجاح منهج وضع أسقف للإنفاق بمشروع الميزانية العامة للدولة وبدء التخطيط متوسط المدى، ووفقا لذلك تم تحديد أسقف المصروفات للسنوات المالية الثلاث المقبلة.
8. إصدار تعميم سنوي بشأن إعداد تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية والقواعد والأسس التي ينبغي اتباعها في إعدادها. حيث يشتمل على قواعد وتعليمات مالية وجداول ونماذج لإعداد تقديرات الميزانية على أسس علمية سليمة وتضمن التخصيص الأمثل للمصروفات وتمثل القديرات الحتمية اللازمة لتسيير أعمال الجهات الحكومية دون إخلال بقدرة الجهات الحكومية على تقديم الخدمات العامة للمواطنين بالمستوى المنشود ودون إسراف أو هدر في تقديم تلك الخدمات.
9. إصدار تعميم سنوي بشأن قواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة.
10. وضع أجهزة تدقيق داخلي بكل جهة حكومية، حيث أشارت الوزارة الى أن الرقابة على المصروفات من أهم طرق مواجهة الهدر وذلك من خلال وضع آليات للرقابة السابقة واللاحقة على المصروفات التي تضمنت مراقبة الصرف في جميع الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة عن طريق الأجهزة الرقابية التي يأتي على رأسها ديوان المحاسبة، وجهاز المراقبة الماليين، وجهاز متابعة الأداء الحكومي.

وتعمل وزارة المالية على مواجهة الهدر في الإنفاق الحكومي دون المساس بالإنفاق الاستثماري الذي زادت نسبته بميزانية السنة المالية 2018/2019 من 17٪ الى 18٪، حيث تولي وزارة المالية ملف الهدر في الإنفاق الحكومي والدقة في تقديرات الموازنة العامة للدولة اهتماما كبيرا.

قرارات حكومية

من ناحية، تضمنت الوثيقة الحكومية القرارات الصادرة من مجلس الوزراء لمواجهة الهدر في الإنفاق الحكومي:

أولا: قرار مجلس الوزراء رقم 1349 المتخذ في اجتماعه رقم 53ـ2013/2 المنعقد بتاريخ 21/10/2013 (لإعادة دراسة الهدر في مختلف أنواع الدعوم التي تقدمها الدولة بما يكفل القضاء على الهدر وعدم المساس بأصحاب الدخل المحدود والمتوسط للمواطنين، على أن يتم التنسيق بهذا الشأن مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية).

وبموجب قرار وزير المالية رقم 62 لسنة 2013 بتاريخ 26/12/2013 تم تشكيل لجنة برئاسة وزارة المالية لإعادة دراسة مختلف أنواع الدعوم التي تقدمها الدولة ضمت في عضويتها ممثلين للجهات المعنية لا تقل درجته عن وكيل وزارة مساعد للجهات الحكومية التالية (وزارات الصحة، التعليم العالي، الكهرباء والماء، التجارة والصناعة، النفط، الشؤون الاجتماعية والعمل، مؤسسة البترول الكويتية، الهيئة العامة للرياضة، الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية).

ثانيا: قرار مجلس الوزراء رقم 51 بجلسته رقم 23/2014 بتاريخ 20/1/2014 التالي:

(على جميع الجهات الحكومية اتخاذ الاجراءات الجادة لترشيد الإنفاق وتحديد أوجه الصرف التي يمكن الاستغناء عنها.. وكذلك العمل على تنويع مصادر الايرادات العامة ومعالجة الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني في الحاضر والمستقبل).

ـ دعا مجلس الوزراء الى توجيه أوجه الصرف وترشيد الإنفاق في موضعه المستحق الذي يؤدي الى خدمة المواطنين وتحقيق المصلحة العليا، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1410 الصادر في اجتماعه رقم 49ـ2014/2 بتاريخ 10/11/2014.

وكان وزير المالية د.نايف الحجرف قد صرح في وقت سابق بأن الوزارة وضعت هدفا رئيسيا في مواجهة الهدر الحكومي دون المساس بالإنفاق الاستثماري الذي زادت نسبته في هذه الميزانية من 17 إلى 18٪، مشيرا إلى أن الدراسات التي أجرتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط كشفت عن هدر بنسبة 40٪ في الإنفاق الحكومي.

وذكر أن النفقات الرأسمالية منذ انطلاق خطة التنمية في عام 2010 وحتى اليوم بلغت 6,23 مليارات دينار، موضحا أن الكويت وعلى مدى عام كامل وتحديدا منذ الإعلان رسميا عن «كويت جديدة» شهدت تحسنا في ترتيبها على مؤشرات المؤسسات العالمية، بما فيها التحسن الذي حققته في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

أجهزة تدقيق داخلي بكل جهة حكومية ضمن آليات الرقابة السابقة واللاحقة على المصروفات

تقييد زيادة مصروفات الوزارات في الربع الأخير من السنة المالية

استحداث ميزانية متوسطة الأجل بسقف للإنفاق والتقيد بها بمشروع الميزانية

تحديد أوجه الصرف التي يمكن الاستغناء عنها في جميع وزارات الدولة

يتميز باحتساب التوزيعات وأكبر مشاكله تجاهل التداول الحر للأسهم

المؤشر العام لبورصة الكويت.. كشف حساب

المحلل المالي

بدأت البورصة الكويتية العمل بمؤشر وزني جديد للسوق في الأول من ابريل الجاري وهو «مؤشر ذو عائد كلي» وهو ما يعتبر نقلة نوعية بعد الاعتماد على المؤشر السعري الذي لم يكن معبرا عن السوق الكويتي وكان سببا رئيسا في الكثير من المشكلات التي يتعرض لها المستثمرون. ويقيس المؤشر العام للسوق الجديد للبورصة الكويتية اثر التوزيعات النقدية مع الأخذ في الاعتبار أوزان القيمة السوقية لكل سهم وهو ما يجعله مناسبا للمستثمرين طويلي الأجل الذين يعيدون استثمار التوزيعات النقدية. ويبقى أكبر عيوب المؤشر كونه كليا يقيس القيمة السوقية لجميع الأسهم وليس المتاح للتداول منها فقط في سوق أغلب شركاته المدرجة ممسوكة من كبار الملاك وتنخفض فيها نسبة التداول الحر.

احتساب التوزيعات النقدية يجعل المؤشر أفضل للمستثمرين طويلي الأجل

أغلب أسهم الشركات المدرجة «ممسوكة» والمؤشر يتجاهل أسهمها المتاحة للتداول

احتساب التوزيعات النقدية

إن العائد الكلي لأي أداة استثمارية سواء أكانت أسهما أو سندات يساوي الأرباح الرأسمالية بالإضافة إلى التوزيعات النقدية. في هذه الحالة حيث الاستثمار في أسهم السوق، باستطاعة مؤشر العائد الكلي قياس أداء السوق بشكل عام أو أي من قطاعاته ليعكس الأداء الكلي وليس فقط الأداء المعتمد على الأرباح الرأسمالية كما هو الحال بالنسبة للمؤشر الوزني الذي كانت تعتمده البورصة الكويتية. فمؤشر العائد الكلي يفترض اعادة استثمار توزيعات الأرباح النقدية في السوق (المؤشر العام).

فالمؤشر الوزني المعتمد في احتسابه على وزن القيمة السوقية أكثر دقة في احتساب العائد الحقيقي للبورصات من المؤشرات السعرية. وايضا المؤشرات الوزنية تختلف في منهجية احتسابها فمنها مؤشرات ذات عائد سعري لا تدخل التوزيعات في حسابها ومؤشرات ذات عائد كلي تدخل التوزيعات في حسابها.

ويشكل المؤشر الوزني للعائد الكلي للبورصة وقطاعاتها أداة مفيدة للمستثمرين في بورصة الكويت لاسيما عند احتساب العائد الحقيقي للسوق والذي يتضمن عوائد التوزيعات النقدية للشركات المدرجة وإعادة استثمارها في المؤشر العام. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر ذا العائد الكلي سيساعد المستثمرين بقياس أداء محافظهم طويلة الأجل المبنية على أسس مهنية والتي تتضمن الارتباط بين عوامل العائد والمخاطرة.

المؤشر كلي والأسهم ممسوكة

على الرغم من دقة المؤشرات الوزنية التي تعكس الأداء الحقيقي لأسواق الأسهم والقطاعات، على عكس المؤشر السعري الذي يساوي بين جميع الأسهم المدرجة من حيث وزن القيمة السوقية، إلا أن طريقة احتساب مؤشر السوق العام على أساس القيمة السوقية لإجمالي الأسهم المدرجة بالمقارنة مع مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية التي تعتمد على احتساب القيمة الرأسمالية السوقية للأسهم المتاحة للتداول (الأسهم المتاحة للتداول × سعر السهم) والتي يعتمدها بورصات الخليج ومصر.

وبالتالي لابد من استبعاد الأسهم غير المتاحة للتداول والتي تتضمن الأسهم التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات الحكومية والمؤسسات والصناديق الاستثمارية بالإضافة إلى ملكية المؤسسين والشركاء الاستراتيجيين التي تتجاوز الـ10٪ او 5٪ من رأس المال وكذلك الأسهم التي تحتاج إلى تفويض مسبق من الجهات التشريعية لبيعها في السوق (المرهونة). وتشير الدراسات إلى أن المؤشرات المحتسبة على أساس القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول يعكس الأداء الحقيقي لأسواق الأسهم وذلك باستبعاد الأسهم التي لا يتم التداول عليها والممسوكة من قبل المؤسسات والصناديق الاستثمارية والجهات الحكومية.

من بينها مدير تراخيص المشروعات ومدير «النافذة الواحدة»

الروضان يسكّن عدداً من الوظائف الشاغرة بـ«التجارة»

طارق عرابي

خالد الروضان

أصدر وزير التجارة والصناعة خالد الروضان عددا من القرارات الوزارية التي تضمنت تسكين بعض الوظائف الإدارية الشاغرة منذ فترة بالوزارة.

وعلمت «الأنباء» أن وزير التجارة أصدر قرارا وزاريا حمل الرقم 358 لسنة 2018 بتمديد ندب سلطان العتيبي مديرا بالمكتب الفني (قطاع وكيل الوزارة) وتثبيته فيه، ومن ثم نقله من المكتب الفني ليتولى إدارة تراخيص المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الوكالة المساعدة لشئون الشركات والتراخيص التجارية).

أما القرار الثاني الذي أصدره الروضان فتضمن إنهاء ندب عدوية الفيلكاوي التي كانت تعمل مديرة لإدارة النافذة الواحدة- برنامج الديوان العام، ونقلها الى وظيفة مراقب التواصل والدعم الفني ـ إدارة النافذة الواحدة (برنامج الديوان العام). أما ثالث القرارات، والتي جاءت متسقة مع القرارات السابقة، فقد تضمن ندب سيف الرويس مديرا لإدارة النافذة الواحدة- برنامج الديوان العام اعتبارا من 16 اكتوبر 2016، على أن يعمل بهذا القرار لمدة سنة من تاريخ صدوره في 30 مايو 2018.

يشار إلى أن الوظائف الإشرافية الشاغرة لوظيفة مدير إدارة بوزارة التجارة تضم (مكتب التدقيق والتفتيش، إدارة مكتب الوكيل، إدارة الدراسات القانونية، إدارة تراخيص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إدارة الشركات المساهمة، إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع).

النفط فوق 80 دولاراً يعزز الناتج المحلي الخليجي

محمود عيسى

قالت صحيفة خليج تايمز ان ارتفاع سعر النفط فوق مستوى 80 دولارا سيدعم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي التي يتوقع ان تحقق أداء افضل في أعقاب الارتفاع الأخير في اسعار النفط وفقا لما نقلته عن خبراء في صناعة النفط.

ونسبت الصحيفة الى كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري مونيكا مالك قولها إن زيادة عائدات النفط ستكون إيجابية بالنسبة للمراكز المالية والحساب الجاري في دول مجلس التعاون الخليجي، كما ستعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لكل من الكويت والإمارات من خلال تحقيق فوائض مالية ضئيلة في عام 2018، مشيرة إلى أنه إذا بقي سعر النفط عند المستوى الحالي، فقد يكون هناك بعض الزيادة الإضافية في الإنفاق الحكومي ـ فوق التوقعات الحالية، على مشروعات البنية التحتية ومشاريع القطاع العام الأخرى.

ويتوقع بنك أبوظبي التجاري أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بأسعار السوق الحالية من 369 مليار دولار في العام الماضي إلى 398,8 مليار دولار في 2018 والى 411,3 مليار دولار في 2019.

وقالت مالك إنه قد يكون هناك بعض الضغط السلبي على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018 إذا استمرت دول التعاون في إنتاج النفط وفقا للمستويات التي سادت في الربع الأول من عام 2018.